PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Gomhoureya**
DATE:	**8-August-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**600,000**
TITLE :	**Disagreements between the Medical and Pharmacists' Syndicates over Law #14 and the Administrative Judiciary Will Review the Appeal on 22 October**
PAGE:	**08**
ARTICLE TYPE:	**Syndicate News**
REPORTER:	**Khaled Youssef**

خلافات بين «الأطباء» و«الصيادلة» بسبب قانون ١٤ والقضاء الإدارى ينظر فى الطعن ٢٢ أكتوبر

كتب - خالد يوسف:

قررت محكمة القضاء الإدارى تأجيل النظر فى الدعوى المقامة من نقابة الصيادلة والتى تطعن فيها بعدم دستورية قانون تنظيم شئون المهن الطبية رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤ والمسمى «بالحوافز» لجلسة ٢٢ أكتوبر المقبل للرد والتعقيب أكد د. محيى عبيد نقيب الصيادلة ان نقابات الأسنان والعلاج الطبيعى والتمريض والعلميين والفنيين الصحيين والعلوم الصحية اتفقت فى اجتماعها الأخير على التضامن مع نقابة الصيادلة فى هذا الطعن.

أوضح ان النقابة تستند فى الطعن بعدم دستورية القانون على عدة نقاط أهمها اعتماد معيار غير دستورى فى تحديد نسب الحوافز والبدلات وهو معيار السنوات الدراسية.

أشار إلى ان القانون صدر وتضمن تمييز بين الفئات خاصة فيما يتعلق بحوافز المناطق النائية والاشرافيين والسهر والمبيت كما انه يتعارض مع الدستور وجميع القوانين المعمول بها، بالاضافة إلى ان القانون استثنى الصيادلة العاملين بشركات قطاع الاعمال والمستشفيات الجامعية والإدارات الطبية ومستشفيات الطلبة الجامعية والتأمين الصحى والمؤسسات العلاجية.

وقال ان القانون تشوبه أيضاً مخالفة أخرى للدستور حيث لم يأخذ رأى النقابة فى هذا القانون اضافة إلى أن كل التوصيات التى رفعت إلى وزير الصحة من نقابة الصيادلة لم يؤخذ بها مشيراً إلى ان قانون تنظيم شئون المهن الطبية أهدر مبدأ التكافؤ والمساواة بين جميع أعضاء الفريق الطبى دون مبرر.

د. محيى عبيد

فى حين استنكرت النقابة العامة للأطباء الاجتماع الذى عقدته النقابة العامة للصيادلة وضم بعض نقابات المهن الصحية ولم تدعى إليه لمناقشة التعديلات التى يطلبونها لقانون ١٤ وقالت د. منى مينا أمين عام الأطباء كان الأولى من الزملاء أصحاب رؤية المساواة فى الأجر بين جميع أعضاء المهن الطبية ان يقوموا برفع دعوى قضائية بالمساواة وليس دعوى بعدم دستورية القانون يعنى قبولها إلغاء القانون وإيذاء الجميع.

اشارت إلى ان النقطة الكارثية التى انتهى إليها الاجتماع على ان رافعى الدعوى القضائية يدفعون بجميع أعضاء الفريق الطبى لها فهى النقطة الخاصة بـ «الطعن المرفوع من نقابة الصيادلة بعدم دستورية قانون ١٤ وتعديلاته «حيث من الممكن ان يتخذ هذا الطعن ذريعة سهلة لإلغاء قانون ١٤، وبالتالى يرتد أجور جميع أعضاء المهن الطبية المخاطبين بالقانون إلى أقل من النصف.

اضافت مينا للأسف أغفل المجتمعون مناقشة العديد من العيوب الخطيرة فى قانون ١٤ والتى يتوجب تعديلها فى أسرع وقت حرصاً على مصلحة جميع أفراد الفريق الطبى مثل مشاكل مستحقات العاملين بالمناطق النائية والتفرقة بين المغتربين وغير المغتربين ومشاكل الفريق الطبى بالطوارئ ومشكلة رفض المالية صرف مستحقات الفريق الطبى من صندوق الخدمة تحت دعوة تعارض ذلك مع مادة بالقانون ١٤ تلغى القرارات الوزارية بأى مميزات مادية سابقة للقانون.

VANTAGE® COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET